دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة-

The Role of the Corporate Governance System in Increasing Voluntary Disclosure - An Empirical Study on Industrial Companies Operating in the Gaza Strip

* كامل يوسف سلمان بركة

الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة فلسطين kbaraka@ucas.edu.ps

تاريخ الإرسال:2022/08/22 تاريخ القبول: 2022/11/04 تاريخ النشر: 2023/01/21

ملخص:

هدفت هذه الدراسةُ إلى معرفة دور نظام حوكمة الشركات في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على 60 شركة صناعية في قطاع غزة، وقد تم استرداد 50 إستبانة منها بنسبة ارجاع بلغت 83%. وقد تم استخدام برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري لدى الشركات الصناعية جيد، ولكنه بحاجة لمزيد من الاهتمام لتحقيق مزيداً من الثقة بين الشركة ومستخدمي معلوماتها وبيانتها المفصح عنها وهذا ما يساهم في زيادته نظام حوكمة الشركات، وأوصَت الدراسة بضرورة تشجيع الشركات الصناعية على زيادة معدل الإفصاح، وزيادة الإفصاح عن المعلومات التي تُلبي احتياجات المستثمرين؛ بهدف إرشادهم إلى اتِّخاذ القرارات الاستثمارية بشكل جيد، وتوعية المستثمرين بأهمية المعلومات المفصح عنها اختيارياً، بالإضافة إلى ضرورة وضع مؤشرٍ يشمل المعلومات التي من الممكن أن تُفصح عنها الشركات بشكلٍ اختياري، والاهتمام الأكاديمي والتدريبي بهذا المجال.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، الافصاح الاختياري، الشفافية ، العدالة، اتخاذ القرار.

تصنيف JEL: M42 , M41

Abstract :

This study aimed to know the role of the corporate governance system in increasing the level of voluntary disclosure, and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to suit this purpose and distributed to 60 industrial companies in the Gaza Strip, 50 questionnaires were retrieved from them with a return rate of 83%. The SPSS program was used for statistical analysis. The study concluded that the level of voluntary disclosure among industrial companies is good, but it needs more attention to achieve more confidence between the company and users of its information and disclosed data, and this contributes to its increase in the corporate governance system, The study recommended the need to encourage companies industry to increase the disclosure rate, and increase the disclosure of information that meets the needs of investors, With the aim of guiding them to make good investment decisions, and educating investors about the importance of voluntarily disclosed information, in addition to the need to develop an indicator that includes information that companies can voluntarily disclose, and academic and training interest in this field.

Keywords : *corporate governance, voluntary disclosure, transparency, justice, decision-making*

Jel Classification Codes : M42 , M41

* المؤلف المرسل

1. توطئة (مقدّمة)

يعدُّ الإفصاح الاختياري من المواضيع الحديثة التي يهتم الباحثين بها وذلك في ظلِّ التطورات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي حيث تقوم عدة جهات مهنية ورقابية وحكومية بإلزام الشركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية، وهو ما يطلق عليه الإفصاح الإجباري، بالإضافة إلى ذلك تتبنَّى بعض الشركات الإفصاح الاختياري لدوره في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية للشركات.

وعلى الرغم من أهمية الإفصاح الاختياري، إلا أن بعض الشركات ما زالت تتردد في تبني الإفصاح الاختياري وذلك لأنَّ هذا النوع من الإفصاح قد يساعد في توفير معلومات للشركات المنافسة، بالإضافة إلى أنَّ كثرة المعلومات المفصح عنها قد يؤدي إلى إرباك وتشويش المستفيدين من هذه المعلومات، والذي من الممكن أن ينعكس سلبًا على مصلحة الشركات، بالإضافة إلى ذلك يتطلب الإفصاح الاختياري مجهودًا من الشركة وتحملها تكاليف إضافية.(حميد وآخرون، 2016م).

كما أن حوكمة الشركات هي من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .(جودة، 2008، ص42)، لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الافصاح الاختياري.

مشكلة الدراسة

إنَّ الإفصاح عن البيانات المالية من أهم المبادئ المحاسبية التي تُقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها من أصحاب العلاقة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وتزداد الثقة بهذه البيانات كلما زاد مستوى الإفصاح الاختياري فيها، وبالتالي زيادة الثقة بين الشركة ومستخدمي بياناتها المالية، وفي ضوء ذلك ، عُبر عن مشكلة البحث بالتالي :"ما مدى العلاقة بين نظام حوكمة الشركات وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية في قطاع غزة ؟"

أهمية الدراسة

إن تنبيه المستثمرين والموردين إلى أهمية الإفصاح الاختياري ينعكس على قراراتهم في اتخاذ القرار الاستثماري بشكل جيد، أو الموافقة على التعامل مع الشركة، والمساهمة في وضع المعايير التي تحكم تصرفات الشركات فيما يخص المستوى المطلوب من الإفصاح في القوائم المالية بما لا يتسبب بضرر للشركة، وبما يعزز وجود نظام فعال وجيد للحوكمة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى معرفة علاقة نظام حوكمة الشركات بزيادة الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة وتحديد مقدار الاهتمام بهذا النوع من الافصاح ما يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية والثقة للمعلومات المفصح عنها.

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الاساسية**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة الإفصاح الاختياري.

- **الفرضية الثانوية**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين إجابات المبحوثين تعزى لحجم رأس مال الشركة.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل : نظام حوكمة الشركات

المتغير التابـع : الإفصاح الاختياري

طبيعة الدراسة ونطاقها (نموذج الدراسة)

قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين المتغير المستقل(نظام حوكمة الشركات) واستندت في ذلك الى مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمتغير التابع (الإفصاح الاختياري)، لذلك فإنها دراسة تحليلية، وطُبقت على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة ، فلسطين وبحسب هذا التوضيح يصبح نموذج الدراسة كما يلي :

المتغيرات المستقلة (قواعد حوكمة الشركات)	المتغير التابع
وجود نظام فعال ومحكم لقواعد الحوكمة	الإفصاح الإختياري
المحافظة على حقوق المساهمين	
العدالة والمساواة بين المساهمين	
دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة	
الإفصاح والشفافية	
تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة	

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة للتوصل إلى نتائج منطقية اعتماداً على المصادر الثانوية والمصادر الأولية وتم اعداد استبانة لهذا الغرض وفق تدرج مقياس ليكرت الخماسي وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي.

حدود الدراسة

- الحد الزماني : سنة 2022 م.
- الحد المكاني : الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة – فلسطين.
- الحد الموضوعي: دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الافصاح الإختياري.

الدراسات السابقة

- **دراسة (النعيمي، 2019م)، بعنوان "الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي".**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2010-2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ قامت الباحثة باستخدام مؤشر للإفصاح الاختياري مكون من 41 عنصرًا، كما قامت بقياس تكلفة رأس المال من خلال نموذج "جوردن"، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون؛ ما يدل على دور الإفصاح الاختياري في خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الشركة ومستخدمي قوائمها المالية؛ وأوصت الدراسة بزيادة نسبة الإفصاح لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة، والاستفادة منه في تقليل حالة عدم تماثل المعلومات، والتي تخفض نسبة المخاطر وتزيد كفاءة سوق عمان المالي، وزيادة الإفصاح عن المعلومات التي تلبي احتياجات المساهمين؛ لترشيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واستغلاله لتحقيق أهدافها من خلال جذب أكبر قدر ممكن من المستثمرين.

- **دراسة (الطويل ، 2018) بعنوان:" تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"**

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح وجودة التقارير المالية في البنوك الفلسطينية ومعرفة مزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة من تطبيقها الفعال وبيان الاسباب التي ادت الى زيادة الحاجة لتطبيقها وبخاصة في البنوك العاملة في فلسطين ،ولقد خلصت الدراسة إلى ان تطبيق حوكمة الشركات له دور ايجابي كبير في تحسين الافصاح المحاسبي وانه تتوفر لدى البنوك المقومات المناسبة لتطبيق نظام الحوكمة بشكل فعال ولقد أوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتحديث وتطوير تطبيق نظام حوكمة الشركات بما يحقق اهدافه وأوصت بضرورة تشجيع البنوك على تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بها وتطويرها.

- **دراسة (حميد وآخرون، 2016م)، بعنوان "تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح الاختياري وقياس العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال في المصارف لعام 2014م، وتكونت عينة الدراسة من 16 مصرفًا عراقيًا وقامت بقياس متغير الإفصاح الاختياري من خلال إعداد مؤشر مكون من 67 عنصرًا، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، ويعود هذا إلى أنَّ تطبيق الإفصاح من قبل

المنشآت يؤدي إلى زيادة الشفافية ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأمان لدى جميع المستثمرين ، بالإضافة إلى آثاره الإيجابية بتقليل تذبذب أسعار الأسهم، وسهولة تقييم رأس المال ، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالإفصاح الاختياري لما له من أثر في زيادة الشفافية وتمكين جميع المستثمرين من التعرف على وضع الشركة.

- **دراسة (السيد،2016) بعنوان "نحو مؤشر للإفصاح الاجباري والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري".**

هدفت الدراسة إلى قياس نسبة الإفصاح وجودة ممارسة الإفصاح من خلال صياغة مؤشر للإفصاح يتضمن بنود الإفصاح الاختياري والإجباري، ودراسة تأثير مؤشر الإفصاح على تكلفة رأس المال، واختار الباحث عينة الدراسة من 11 شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام 2010 حتى العام 2014، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين نسبة الإفصاح وتكلفة رأس المال، ويرجع السبب إلى أنَّ ارتفاع نسبة الإفصاح يعزز من سيولة الأوراق المالية؛ إمَّا من خلال انخفاض عدم تماثل المعلومات، وما يتبعه من انخفاض التكاليف، أو من خلال زيادة الطلب على أسهم الشركة، كما أنَّ انخفاض نسبة الإفصاح يؤدي إلى انخفاض خطر التقدير الناتج عن تقديرات المستثمرين للعائد على الأصول أو التوزيعات المدفوعة، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات المقيدة في البورصة بتحسين جودة ممارسة الإفصاح من خلال زيادة بنود الإفصاح الاختياري والإجباري، وإجراء المزيد من البحوث في تناول مؤشر الإفصاح المقترح وأثره على قيمة الشركات وتكلفة الديون.

- **دراسة (قدوري ، 2012) بعنوان" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي ، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر"**

هدفت الدراسة الى بيان مفهومي الحوكمة والإفصاح ومدى علاقتها ببعضهما البعض وكيفيه التعامل معهما في البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر ولقد توصلت الدراسة الى إن البنوك والمؤسسات الاقتصادية تهتم بالإفصاح بشكل كبير في القوائم وكذلك توصل الباحث الى وجود اهتمام من قبل الشركات والمؤسسات الاقتصادية بالسياسات المحاسبية ما يزيد من المصداقية في العمل ولقد أوصى الباحث بضرورة قيام الدولة عبر الجهات ذات العلاقة بضرورة الزام الشركات بضرورة الالتزام بالإفصاح الكافي والشامل في الوقت المناسب، وكذلك ان تقوم المؤسسات المالية بتدريب وتأهيل موظفيها بما يُعزز تحقيق الاهداف المرجوة بشكل فعال ويحقق الشفافية وبما يتوافق مع الأنظمة النافذة.

- **دراسة (تلاحمة، 2012) بعنوان" حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق"**

هدفت الدراسة التعرف على مبادئ حوكمة الشركات المتعارف عليها دولياً، خصوصاً تلك الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD)، ثم الكشف عن أثر الممارسات السليمة لها، في مواجهة الأزمات المالية وتقديم تصورات للكيفية التي يجري بها تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركات ولقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك العديد من الأسباب التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة في الشركات منها حدوث الأزمة الراهنة، وحالات الإفلاس، والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة، وغياب الرؤية الاستراتيجية للشركات، والإفصاح المحاسبي غير الكفوء، ولقد اوصت الدراسة أنه على الشركات المساهمة الفلسطينية الالتزام بقواعد الحوكمة، الواردة في التشريعات، والأنظمة والتعليمات، واللوائح المعمول بها، والعمل على توفير المناخ المناسب والظروف الضرورية لتطبيق قواعد الحوكمة.

- **دراسة (عمير، 2011م) بعنوان "العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان".**

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي في العام 2009، وتم اختيار 39 شركة من أصل 69 شركة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب التحليل النظري للعلاقة ما بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية، وذلك باستخدام استبانة على شكل مؤشر للإفصاح الاختياري مكونة من 86 عنصرًا، كما تم قياس تكلفة رأس المال من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)، وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالملكية علاقة عكسية، وهذه العلاقة لها دلالة إحصائية في حالة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ومعلومات تتعلق بخلفية الشركة واستراتيجياتها ، أما العلاقة بين الإفصاح الاختياري وتكلفة التمويل بالاقتراض فهي علاقة عكسية، وليس لها دلالة إحصائية، وأوصت الدراسة بتوسيع التشريعات الخاصة بنطاق عمل مدققي الحسابات، بحيث يشتمل التدقيق على معلومات

الإفصاح الاختياري التي تقوم الشركات بنشرها، كما أوصت بضرورة نشر الوعي لدى معدّي القوائم والتقارير المالية حول الاهتمام بالإفصاح الاختياري.

- (**Setiany, et al, 2017**), **Board Independence, Voluntary Disclosure, and the Cost of Equity Capital** " **"الاستقلالية والإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال"**.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة استقلالية مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري بتكلفة رأس المال في الشركات الصناعية الإندونيسية المدرجة في البورصة لعينة تتكون من 104 شركة خلال الفترة من 2009 حتى 2012م، وتم قياس كل من الإفصاح الاختياري من خلال مؤشر للإفصاح، والاستقلالية من خلال لجنة المراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية عكسية بين الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال، ونتيجة لذلك يكتسب المستثمرون فهمًا أفضل لأداء الشركة؛ ما يجعلهم مستعدِّين لخفض معدل العائد المطلوب للاستثمار؛ نتيجةً لانخفاض مستوى المخاطر، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية المجلس وتكلفة رأس المال، وأوصت الدراسة بأن تنظر الشركات لأهمية تخفيض تكلفة رأس المال من خلال زيادة مستويات الإفصاح، وإجراء الأبحاث اللاحقة للتعرف على مستوى الإفصاح الاختياري الملائم، والذي بدوره يزيد شفافية الشركات.

1. التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد استعراض مجموعة من الدراسات العربية والاجنبية حول موضوع حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري ،أجمعت الدراسات السابقة على أهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات والعمل على نشر هذا النظام بشكل أوسع لما له من دور كبير في تحسين الواقع المالي والاداري للشركات والمؤسسات المالية وذلك لأنه يساهم بشكل كبير في تحسين بيئة العمل وإضفاء مزيداً من الضبط المالي الاداري فيها ، كما وتشير الدراسات السابقة إلى أهمية المعلومات المحاسبية الصادرة من الشركات في الحياة الاقتصادية وما تشكله من رافد مهم يمكن الاستناد عليه في تقييم الوضع الاقتصادي في الدول ، ولما لهذا الأمر من أهمية جاءت هذه الدراسة لإضافة تأكيد واضح وهو أن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية الصادرة من الشركات والذي بدوره يساهم في عمليات اتخاذ القرار بشكل أدق وأكثر كفاءة ما ينعكس بالإيجاب على الحياة الاقتصادية لجميع الاطراف ذات العلاقة بالشركات وأن حاجة هذه الأطراف لمعلومات إضافية دقيقة تجعل وجود نظام كامل لحوكمة الشركات ضرورة ملحة ومهمة، كما تمَّ الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار البيانات، كما استفاد الباحث من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة .

2. ما يميز الدراسة الحالية:

تناولت هذه الدراسة دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري في البيئة الفلسطينية _في حدود علم الباحث_، حيث تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها أُجريت في البيئة الفلسطينية وتركزت في معرفة دور تطبيق نظام الحوكمة في زيادة الافصاح الاختياري في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، الأمر الذي يعود بالنفع على هذه الشركات في زيادة ضبط العمل المالي والإداري وتعزيز عملية نشر المعلومات بدرجة عالية من الشفافية والوضوح ومساعدة هذه الشركات على تحقيق المنافسة محلياً وإقليميًا ، وهذه بدوره يعود بالنَّفع على الاقتصاد الفلسطيني، ويساهم في ازدهاره.

أولا– حوكمة الشركات

ظهر مفهوم الحوكمة بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التي تدفع نحو تطوير هذا المفهوم والحوكمة مصطلح مستمد من الحكم والسيطرة والانضباط بكل ما تعني الكلمة من معنى (حماد، 2005، ص9).

وتعرف الحوكمة أنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الادارة الجيدة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الاطراف ذات العلاقة بالمنشاة داخلياً وخارجياً من التأثير على انشطة المنشأة وبالتالي ضمان الاستخدام الامثل للموارد بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة بين الجميع (جودة، 2008، ص16).

1. الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

هناك اربعة اطراف رئيسية تُعنى بتطبيق قواعد الحوكمة (ابو موسى، 2008، ص23)

- المساهمون وهم ملاك الشركة الذين يقوموا بانتخاب واختيار مجلس الادارة

- مجلس الادارة الذي يتم انتخابه من خلال المساهمين وهو يعين المدراء التنفيذين.
- الادارة وهي الجهة المسئولة عن ادارة الشركة و تعظيم ارباحها.
- اصحاب المصالح وهم الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة سواء اطراف داخلية ام خارجية كالدائنين والموردين والبنوك والعمال والموظفين.

2. قواعد حوكمة الشركات

قواعد الحوكمة تشكل الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي :-(ريحاوي، 2008، ص97)

- الشفافية تضمن الثقة والنزاهة والموضوعية في إدارة الشركة والإفصاح السليم والمناسب.
- المساءلة أي محاسبة متخذوا القرارات في الشركة أو المؤسسة، أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم.
- المسؤولية ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية.
- الوضوح وتعني وضوح القوائم المالية والإبلاغ المالي.
- الاستقلالية وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح ،مثل الهيمنة من رئيس قوي للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، .
- لجنة التدقيق وهي لجنة تساهم في تدعيم الاستقلالية وهي تمارس دورها الرقابي بالعمل على تعزيز فعالية وكفاءة المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين.
- العدالة ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية على اختلاف جنسياتهم.

3. أهمية حوكمة الشركات

إن قواعد الحوكمة تسعى الى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة ولعل أهمية حوكمة الشركات تتمثل في التالي : (أبو حمام، 2009، ص 17)

- التأكيد على الإلتزام بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل داخل المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية ام ادارية ام غيرها.
- تدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركة سواء كانت هذه المعاملات داخلية ام خارجية مالية ام غير مالية.
- تحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل والعمل على جذب مصادر تمويل جديدة للشركة ورفع قيمتها.
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة لحالات اختلاس.
- الإشراف على المسئولية الإجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لأنشطتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.
- زيادة الثقة في الإقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الإستثمار .
- خفض تكلفة راس المال للشركة وضمان إستمراريتها والحوكمة تلعب دور كبير في عدم هروب رأس المال ومكافحة الفساد.

4. مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتمثل في: (حداد، مناور ، 2008، ص8).

- ضمان وجود أساس لإطار عمل فعال لحوكمة الشركات :يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح وأن يتم تقسيم المسؤوليات والواجبات فيه بين السلطات المختلفة
- المحافظة على حقوق المساهمين :وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد ، ومراجعة القوائم المالية.
- العدالة والمساواة بين المساهمين :وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وأن يتمتع المساهمون بكافة الحقوق المكفولة قانونياً.
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة :وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.
- الإفصاح والشفافية :ويعني الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بمجلس الإدارة.

- مسؤوليات مجلس الإدارة وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثانيا– الإفصاح الاختياري

1. مقدمة وتعريف

يقصد بالإفصاح الاختياري تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية بمبادرة من الشركة لتقديم تلك المعلومات لمقابلة احتياجات بعض الأطراف من مستخدمي التقارير المالية (زيود، وآخرون، 2011م).

والافصاح الاختياري هو المعلومات التي تفصح عنها الشركات طوعًا، حيث لا تكون هذه المعلومات المفصح عنها ضمن بنود الإفصاح الاجباري، أو إلزام من قبل أي جهة حكومية أو رقابية محددة (العيسى، 2016م، ص 48).

وعرف أيضًا بأنه: الإفصاح عن أي معلومات إضافية وفقًا للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية عند إعداد ونشر القوائم المالية، وذلك للتأثير على مستخدمي القوائم المالية من خلال تكوين صورة واضحة عن نتائج أعمالها (النعيمي، 2019م).

وعلى الرغم من أهمية الإفصاح الاختياري، إلا أن بعض الشركات ما زالت تتردد في تبني الإفصاح الاختياري لأسباب عدة أبرزها أن الإفصاح الاختياري قد يساعد في توفير معلومات للشركات المنافسة، يمكن أن تستخدم لاحقًا في غير مصلحة الشركة، بالإضافة إلى أن كثرة المعلومات المفصح عنها قد يؤدي إلى إرباك وتشويش مستخدموا هذه المعلومات ما ينعكس سلبًا على مصلحة الشركات، بالإضافة إلى ذلك يتطلب الإفصاح الاختياري مجهودًا من الشركة وتحملها تكاليف إضافية (حميد وآخرون، 2016م).

2. أشكال الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة أشكال مختلفة موضحة كما يلي:-(ابو جليلة ،2020 ، ص24)

أولاً من حيث الالتزام

- الإفصاح الاجباري: هو الإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقًا للقوانين والأنظمة من الجهات المختصة، بحيث يكون الإفصاح إجبارياً، ويتم محاسبة المخالفين في حال وجود معلومات غير صحيحة، وتحتوي التقارير على المعلومات المالية الأساسية.
- الإفصاح الاختياري: هو الإفصاح عن المعلومات الإضافية الذي يتجاوز المتطلبات القانونية، ويكون هذا الإفصاح بشكل طوعي، وبدافعٍ معينٍ من الشركة، وبهدف تحقيق منافع اقتصادية، وتلبية حاجات مستخدمي تقاريرها المالية .

ثانيا من حيث القدر الملائم من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

- الإفصاح الكامل: يتم عرض جميع المعلومات الضرورية في التقارير المالية التي تساعد في إعطاء صورةٍ واضحةٍ وكاملةٍ عن الشركة، ويتم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بشكلٍ دقيقٍ؛ لضمان عدم إخفاء أيِّ معلومات قد تؤثر في مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.
- الإفصاح الكافي: وفقًا له يتم عرض الحد الأدنى من المعلومات في التقارير المالية، دون حذف أيِّ معلومة جوهرية يمكن أن تؤثر على قرار مستخدمي التقارير المالية .
- الإفصاح العادل: يتم عرض البيانات بصورةٍ متوازنةٍ لتحقيق احتياجات جميع الأطراف، بشكلٍ يضمن وصول نفس القدر من المعلومات إلى جميع المستفيدين دون تحيُّز.
- الإفصاح التفاضلي: يقدم نوعين من المعلومات، النوع الأول يحتوي على إفصاحات مفصلة لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الذين يتمتعون بمستوى ثقافي جيد، و النوع الثاني يتضمن إفصاحات أقل لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الذين يتمتعون بمستوى ثقافي أقل.

3. مزايا وعيوب الإفصاح الاختياري

يمكن ذكر مزايا وعيوب الافصاح الاختياري كما يلي:- (أبو دان ، 2021 ، ص 23)

أولاً المزايا

- يساهم الإفصاح الاختياري في زيادة كفاءة سوق رأس المال، وجذب الاستثمارات، وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات، وإمكانية توقع العائد على الاستثمارات، وهذا يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين، وينعكس إيجابيًا على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- يؤدي الإفصاح الاختياري إلى زيادة السيولة للأسهم، حيث يساهم في وصول معلومات دقيقة عن الوضع المالي للشركة إلى القابلية لتسييل الأسهم بشكل أسرع.
- يساعد الإفصاح الاختياري إدارة الشركة في التأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين لتحقيق أهدافها، من خلال الإفصاح عن أي معلومات خاصة بها .

ثانياً العيوب

- يؤدي الإفصاح الاختياري إلى إلحاق أضرار في الشركة؛ نتيجة لمعرفة المنشآت المنافسة للهيكل التنظيمي للشركة، والسياسات التي تقوم بها في مجال إدارتها، وخطط البيع والإنتاج.
- تؤدي كثرة المعلومات المفصح عنها اختياريًا إلى تشويش المعلومات التي يستفيد منها مستخدمو التقارير المالية، والذي من الممكن أن ينعكس بدوره ضد مصلحة الشركة.
- التعرض إلى دعاوي قضائية من المستثمرين؛ نتيجة المبالغة في التوقعات لأداء الشركة، فقد يقوم المستثمرون بمقاضاة الشركة لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها؛ نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة التي قامت الشركة بالإفصاح عنها، توقعات الأرباح للأعوام المقبلة.

ثالثا– الاطار العملي للدراسة

1. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 60، وتم استرداد 50 استبانة، بنسبة استرداد 83% والجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة:-

أولاً : خصائص أفراد المجتمع

- **المسمى الوظيفي**

يبين جدول رقم (1) أن 24% من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدير عام الشركة "، و 46% لهم مسمى" رئيس قسم"، 30% لهم مسمى "محاسب".

جدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	مدير عام	رئيس قسم	محاسب	المجموع
التكرار	12	23	15	50
النسبة المئوية	%24	%46	%30	%100

- **المؤهل العلمي**

يبين جدول رقم (2) أن 28% من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي " دراسات عليا" ، و 60% مؤهلهم العلمي "بكالوريوس" ، و 12% مؤهلهم العلمي " دبلوم".

جدول رقم (2) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	المجموع
التكرار	14	30	6	50
النسبة المئوية	%28	%60	%12	%100

- **عدد سنوات الخبرة**

يبين جدول رقم (3) أن 26% من مجتمع الدراسة بلغ عدد سنوات الخبرة لهم "أقل من 5 سنوات"،و42% بلغ عدد سنوات الخبرة لهم" من 5 إلى 10 سنوات "، 12% بلغ عدد سنوات الخبرة لهم "من 11 إلى 15 سنوات"، و20% بلغ عدد سنوات الخبرة لهم"16 سنة فأكثر".

جدول رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 11 الى 15 سنة	أكثر من 16 سنة	المجموع
التكرار	13	21	6	10	50
النسبة المئوية	%26	%42	%12	%20	%100

ثانياً: معلومات عن الشركات

- **مدة ممارسة الشركة لنشاطها:**

يبين جدول رقم (4) أن 8%من الشركات تراوح مدة ممارستها لنشاطها "من 1:5 سنوات " ، و 12% مدة ممارستها لنشاطها "من 6:10 سنوات "، و14% من الشركات " من 11: 15 سنة " و 66% من الشركات تراوح مدة ممارستها لنشاطها " 16 سنة فأكثر ".

جدول رقم (4) مدة ممارسة الشركة لنشاطها

مدة ممارسة الشركة لنشاطها	من 1 الى 5 سنوات	من 6 الى 10 سنوات	من 11 الى 15 سنة	أكثر من 16 سنة	المجموع
التكرار	4	6	7	33	50
النسبة المئوية	%8	%12	%14	%66	%100

- **الشكل القانوني للشركة:**

يبين جدول رقم (5) أن 6% من الشركات شكلهم القانوني " مساهمة عامة " ، و 86% من الشركات الشكل القانوني لهم "مساهمة خاصة" ، و 8% من الشركات " اشكال قانونية أخرى".

جدول رقم (5) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشكل القانوني للشركة

الشكل القانوني	مساهمة عامة	مساهمة خاصة	أخرى	المجموع
التكرار	3	43	4	50
النسبة المئوية	%6	%86	%8	%100

- **حجم رأسمال الشركة:**

يبين جدول رقم (6) أن 24%من الشركات بلغ حجم رأسمالها "500000$:750000 "، و20% بلغ " 1000000:7500000، و 56% بلغ "1000,000 $ فأكثر.

جدول رقم (6) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير حجم رأسمال الشركة

حجم رأسمال الشركة	من 500000 الى 750000$	من 750000% الى مليون$	أكثر من مليون $	المجموع
التكرار	12	10	28	50
النسبة المئوية	%24	%20	%56	%100

- **هل لديكم معرفة بأهمية الافصاح الاختياري:**

يبين جدول رقم (7) أن 12% من مجتمع الدراسة لديهم معرفة بالإفصاح الاختياري" بنسبة أقل من 30%" ، و 30% لديهم معرفة " بنسبة أكبر من 30% وأقل من 60% " ، و 58% لديهم معرفة "بنسبة أكبر من 60%". وأنه لا يوجد من ليس لديه أي معرفة بالإفصاح.

جدول رقم (7) هل لديكم معرفة بأهمية الافصاح الاختياري

هل لديكم معرفة بأهمية الافصاح الاختياري	نعم بنسبة أقل من 30%	نعم بنسبة أكبر من 30% وأقل من 60%	نعم بنسبة أكبر من 60%	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	6	15	29	0	50
النسبة المئوية	%12	30%	58%	0%	%100

- **هل لديكم معرفة عن حوكمة الشركات:**

يبين جدول رقم (8) أن 18% من مجتمع الدراسة لديهم معرفة عن حوكمة الشركات " بنسبة أقل من 30%" ، و42% لديهم معرفة " بنسبة أكبر من 30% وأقل من 60% " ، و 20% لديهم معرفة " بنسبة أكبر من 60% " و20% ليس لديهم معرفة عن الحوكمة.

جدول رقم (8) هل لديكم معرفة عن حوكمة الشركات

هل لديكم معرفة عن حوكمة الشركات	نعم بنسبة أقل من 30%	نعم بنسبة أكبر من 30% وأقل من 60%	نعم بنسبة أكبر من 60%	لا يوجد معرفة	المجموع
التكرار	9	21	10	10	50
النسبة المئوية	%18	%42	%20	%20	%100

2. صدق وثبات الاستبيان

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن المعدلات دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396.

جدول رقم (9) معامل الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	الافصاح الاختياري	0.754	0.000
الثاني	حوكمة الشركات	0.871	0.000
الثالث	دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري	410.8	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **معامل الثبات "ثبات فقرات الاستبانة"**

لقد أجرى الباحث خطوات الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient حيث تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح وقد بين جدول رقم (10) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (10) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	الإفصاح الاختياري	19	0.720	0.873	0.000
الثاني	حوكمة الشركات	20	0.798	0.817	0.000
الثالث	دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري	10	0.791	0.860	0.000
جميع المحاور		49	0.768	0.842	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (11) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة.

جدول رقم (11) معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الإفصاح الاختياري للمعلومات والبيانات	19	0.930
الثاني	حوكمة الشركات	20	0.912
الثالث	دور زيادة الإفصاح الاختياري في زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات	10	7950.
جميع الفقرات		49	0.923

3. تحليل فقرات الاستبانة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.68 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.68 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 ، وقد كان التحليل كما يلي:

- **أولاً: تحليل فقرات المحور الأول : حوكمة الشركات**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (13) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (حوكمة الشركات) وتبين النتائج أن الوزن النسبي 76.58% والقيمة الاحتمالية تساوي0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تقوم إدارة الشركات التي شملتها الدراسة بتطبيق نظام حوكمة الشركات، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (حوكمة الشركات) تساوي 3.83، و الوزن النسبي يساوي 76.58% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 8.581 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.68 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تطبيق نظام حوكمة الشركات في الشركات موضع الدراسة.

جدول رقم (13) تحليل فقرات المحور الأول (حوكمة الشركات)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد فصل واضح بين الملكية والإدارة و تحديد واضح للصلاحيات في شركتكم.	4.36	0.598	87.2	3.026	0.008
2	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال خبراتهم الإدارية، و يشارك المساهمون في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل.	3.76	0.87	75.2	1.023	0.023
3	تلتزم شركتكم بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل في المؤسسات سواء كانت قوانين وأنظمة مالية ام ادارية ام غيرها.	4.3	0.931	86	2.360	0.000
4	تقوم إدارة الشركة بتدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركة داخلياً و خارجياً مالية ام غير مالية.	3.98	0.845	79.6	5.326	0.006
5	تقوم إدارة الشركة بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الامثل.	4.14	0.729	82.8	7.340	0.000
6	تعمل إدارة شركتكم على جذب مصادر تمويل جديدة للشركة ورفع قيمة الشركة ومواردها.	3.82	0.873	76.4	5.124	0.040
7	تضمن إدارة شركتكم التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة لحالات الخطر المالي	3.74	0.853	74.8	2.237	0.009
8	تقوم إدارة الشركة بالإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لأنشطتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.	3.96	0.832	79.2	8.326	0.000
9	تعمل إدارة شركتكم تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات.	4.16	0.738	83.2	3.239	0.000
10	توفر إدارة شركتكم الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.	3.9	0.863	78	5.962	0.000
11	يوجد في شركتكم إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية.	3.84	0.997	76.8	2.361	0.018
12	تقوم الإدارة بحفظ حقوق المساهمين كلّهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجزٍ من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة في شركتكم.	3.74	0.777	74.8	8.462	0.000
13	تقوم الإدارة بالمساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات	3.26	1.065	65.2	1.012	0.000
14	تحترم الإدارة دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة كالمساهمين والمقرضين.	2.98	1.04	59.6	7.631	0.028
15	تفسح الإدارة المجال أمام الاطراف ذات العلاقة بإجراء الرقابة على أعمال الشركة.	3.78	0.887	75.6	6.356	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
16	تقوم الإدارة بالإفصاح العادل وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الادارة.	4.18	0.8	83.6	7.652	0.000
17	تقوم الإدارة بتحديد الحقوق والواجبات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم أعضاءه ودور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.	4.14	0.756	82.8	5.021	0.000
18	يوجد في شركتكم مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.	3.22	1.13	64.4	9.325	0.000
19	تعمل إدارة شركتكم على توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.	3.72	0.834	74.4	9.125	0.000
20	تتوخى الإدارة العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين او الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية .	3.6	0.926	72	9.317	0.000
جميع الفقرات		3.83	0.867	76.58	581.8	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "49" تساوي 2.680

- **ثانيا تحليل فقرات المحور الثاني "الإفصاح الاختياري"**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (12) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (الإفصاح الاختياري) حيث بلغ الوزن النسبي 75.80% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 في جميع فقرات المحور الثاني وهي أقل من 0.05 مما يدل على الاهتمام بالإفصاح الاختياري، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (محور الافصاح الاختياري) تساوي 3.79، و الوزن النسبي يساوي 75.93% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 13.362 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.68 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن الشركات موضع الدراسة تهتم بتطبيق الإفصاح الاختياري.

جدول رقم (12) تحليل الفقرات المحور الثاني (الافصاح الاختياري)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تؤمن إدارة الشركة بضرورة تطبيق الافصاح الاختياري عن بيانات ومعلومات الشركة.	4.62	0.729	92.45	16.801	0.000
2	تهتم ادارة الشركة بزيادة ثقة مستخدمي بياناتها المالية.	4.02	0.74	80.44	6.812	0.000
3	تقوم الشركة بتطبيق مبدأ الافصاح المحاسبي بشكل كاف وعادل.	4.42	0.67	88.44	13.412	0.000
4	تسعى شركتكم إلى تحقيق مستوى متميز من الدقة في المعلومات المنشورة.	4.3	0.782	86.04	6.714	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
5	يوجد ثقة بين ادارة الشركة وبين مستخدمي البيانات الخاصة بالشركة.	3.92	0.832	78.44	9.688	0.000
6	تهتم شركتكم بنشر كمية معلومات ترضى جميع الاطراف ذات العلاقة.	4.10	0.833	82.04	9.649	0.000
7	تراعي شركتكم ظروف السوق والمنافسين عند الافصاح المحاسبي الاختياري.	3.99	0.808	79.84	8.032	0.000
8	حجم المعلومات المفصح عنها يدعم القدرة التنافسية للشركة.	3.98	1.019	79.64	8.147	0.000
9	تستطيع جميع الاطراف ذات العلاقة بالشركة الحصول على نفس القدر من البيانات والمعلومات المحاسبية.	4.14	0.974	82.8	8.688	0.000
10	يؤثر مجلس الادارة على نوعية وكمية المعلومات والبيانات المنشورة.	4.06	0.882	81.2	10.259	0.000
11	تعتبر بيانات شركتكم مفهومة وواضحة وتصل بشكل لا لبس فيه لمستخدميها.	4.4	0.947	88	8.831	0.000
12	تُنشر المعلومات في التوقيت المناسب.	3.8	0.899	76	8.037	0.000
13	حجم وكمية المعلومات المفصح عنها تزيد الثقة بإدارة شركتكم	3.96	0.832	79.2	7.879	0.000
14	تعتبر المعلومات التي تفصح عنها شركتكم ملائمة وواقعية ودقيقة	3.14	0.728	62.8	7.612	0.000
15	تنبه المعلومات التي تنشرها شركتكم اختيارياً الملاك والموردين بشكل كاف	3.86	0.843	77.2	7.336	0.000
16	تدعم المعلومات التي تنشرها شركتكم اختيارياً فرصة اختيار الاستثمار بشكل أدق	3.68	0.995	73.6	8.031	0.000
17	تساهم المعلومات المفصح عنها في زيادة فهم الأطراف ذات العلاقة بالشركات بأهمية الافصاح الاختياري في زيادة الثقة بالبيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة.	3.48	0.978	69.6	9.132	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
18	يوجد معايير تحكم تصرفات الشركات فيما يخص المستوى المطلوب من الإفصاح في القوائم المالية.	3.72	0.575	74.4	7.653	0.000
19	يتم الافصاح عن جميع البيانات المتاحة في شركتكم دون أي اعتبارات	2.20	6840.	44.00	9.263	0.000
	جميع الفقرات	3.79	0.843	75.80	13.362	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "49" تساوي 2.680

- **ثالثاً: تحليل فقرات المحور الثالث**

دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث وتبين النتائج أن الوزن النسبي بلغ 79.8% والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام حوكمة الشركات يؤدي الى زيادة الافصاح الاختياري، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري) تساوي 3.86، و الوزن النسبي يساوي 77.2 % وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 7.361 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.680 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تطبيق نظام حوكمة الشركات يؤدي الى زيادة الإفصاح الاختياري وهو ما تهدف الدراسة للتحقق منه.

جدول رقم (14) تحليل الفقرات المحور الثالث (دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الافصاح الاختياري)

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يؤدي نظام حوكمة الشركات لزيادة الافصاح الاختياري في شركتكم.	3.74	1.026	74.8	7.120	0.000
2	يساهم تطبيق نظام حوكمة الشركات الي زيادة ثقة مستخدمي بيانات الشركة.	3.88	0.872	77.6	6.630	0.000
3	يؤدي تطبيق نظام حوكمة الشركات الى تشجيع الادارة في زيادة تفسير البيانات والمعلومات التي تم إدراجها في القوائم المالية.	3.72	0.927	74.4	6.850	0.000
4	يساعد تطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال تأثيره على مستوى الافصاح في توفير متطلبات مستخدمي التقارير المالية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة	3.76	1.021	75.2	7.367	0.000
5	يؤدي تطبيق نظام حوكمة الشركات الى تحسين	3.7	0.974	74	5.236	0.000

	العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة من خلال ضمانه لنشر معلومات اختيارية شفافة وصادقة.					
6	يؤدي تطبيق نظام حوكمة الشركات الى زيادة الثقة في المعلومات المنشورة وذلك بنشر معلومات اختيارية تساهم في اتخاذ القرار الاستثماري الكفوء.	4.04	0.755	80.8	7.183	0.000
7	يؤدي تطبيق نظام حوكمة الشركات الى تطبيق مبادئ الافصاح بشفافية وعدالة وثقة عالية.	3.76	0.87	75.2	6.236	0.000
8	يساهم تطبيق نظام حوكمة الشركات في زيادة درجة الافصاح عن معلومات اضافية للمستثمرين والملاك بشكل دقيق وعادل.	4	0.808	80	6.356	0.000
9	يساهم تطبيق نظام حوكمة الشركات في تقليل الفجوة بين متطلبات كل أطراف العلاقة مع الشركة من خلال ضمانه توفير بيانات ومعلومات اضافية واختيارية تفصح عنها الشركة.	4	0.808	80	7.360	0.000
10	يساهم تطبيق نظام حوكمة الشركات في تلبية رغبات اطراف العلاقة مع الشركة من ناحية المعلومات المصدرة.	4	0.808	80	7.419	0.000
جميع الفقرات		3.86	0.887	77.2	7.361	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "49" تساوي 2.680

4. اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة الإفصاح الاختياري.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 0.05 بين اجابات المبحوثين في علاقة تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة الإفصاح الاختياري تُعزى الى رأس مال الشركة.

- **اختبار الفرضية الرئيسية**

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (15) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.825 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.273 ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين تطبيق نظام حوكمة الشركات وزيادة الافصاح الاختياري عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (15) معامل الارتباط بين دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الافصاح الاختياري الشركات

المحور	الإحصاءات	الافصاح الاختياري
دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري	معامل الارتباط	0.825
	القيمة الاحتمالية	0.000
	حجم العينة	50

قيمةr المحسوبة عند درجة حرية " 49" ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.273

- **الفرضية الثانية**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين تُعزى الى مدة حجم رأس مال الشركة ، والنتائج مبينة في جدول رقم (16) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.633 وهي اكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.576 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.83 مما يدل على عدم وجود فروق بين اجابات المبحوثين في دور تطبيق نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري تُعزى الى حجم رأس مال الشركة عند مستوى ثقة 0.05.

جدول رقم (16) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)

بين إجابات المبحوثين في دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري تُعزى الى حجم رأس مال الشركة.

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
دور نظام حوكمة الشركات في زيادة الإفصاح الاختياري	بين المجموعات	0.216	3	0.072	0.576	0.633
	داخل المجموعات	11.405	56	0.221		
	المجموع	11.621	59			

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (3، 46) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.83

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج :– ساهمت الدراسة في التوصل إلى النتائج الآتية:

- بينت الدراسة أن نسبة كبيرة من المجيبين لديهم معرفة جيدة بأهمية الافصاح الاختياري.
- بينت الدراسة أن المجيبين عن الاستبيان لديهم معرفة متواضعة عن نظام الحوكمة.
- بينت الدراسة أنه يتم تطبيق نظام حوكمة الشركات في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة بوزن نسبي 76.58%.
- بينت الدراسة أنه يتم تطبيق الافصاح الاختياري في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة بوزن نسبي75.80% .
- بينت الدراسة أن تطبيق نظام حوكمة الشركات يؤدي الى زيادة الافصاح الاختياري بوزن نسبي 77.2%.

ثانياً التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تنمية الوعي بأهمية تطبيق نظام حوكمة الشركات لما له من دور كبير في تحسين العمل المالي والاداري في الشركات.
- تشجيع الشركات على زيادة الإفصاح عن المعلومات الاختيارية ما يساهم في زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المصدرة.
- توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المفصح اختيارياً عند اتخاذ أي قرار استثماري.
- وضع معايير للبنود التي من الممكن الإفصاح عنها اختيارياً، منعاً للإضرار بمصالح الشركات.
- تنمية الوعي لدى مدراء الشركات الصناعية في قطاع غزة بأهمية زيادة الثقة بين الشركة ومستخدمي معلوماتها المصدرة وهذا ما يحققه الافصاح الاختياري ويساهم فيه بدرجة كبيرة بحسب ما تم التوصل اليه.
- ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة لمدراء الشركات وأصحاب مرتبطة بمجال الافصاح ، وللمساهمة في تدعيم النزاهة والشفافية.
- العمل على نشر مفهوم وثقافة الافصاح و الحوكمة بشكل أوسع والعمل على اجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

المصادر والمراجع

1. أبو جليلة ، محمد (2020) " اثر الافصاح الاختياري في تخفيض تكاليف الوكالة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

2. أبو دان ، ابراهيم (2021) " الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

3. أبو حمام ، ماجد (2009) " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبة وجود التقارير المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

4. أبو موسى ، اشرف(2008) " حوكمة الشركات وازها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

5. الطويل، عرفات ، 2018 بعنوان:" تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر ، غزة، فلسطين.

6. السيد، محمد صابر. (2016). نحو مؤشر للإفصاح الاجباري والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 30(1)، 397-440.

7. العيسى، أحمد طاهر. (2016م). أثر هيكل الملكية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية- دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، الأردن.

8. النعيمي، فاتن أمين. (2019م). الإفصاح الاختياري وأثره على تكلفة رأس المال في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، المجلة العربية للإدارة، 39 (3)، 95-108.

9. تلاحمة ، خالد ، 2012 بعنوان" حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين النظرية والتطبيق" المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 4 العدد 3 رجب ١٤٣٣ هـ /تموز2012م. جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

10. جودة ، فكري عبد الغني محمد (2008) " مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية "رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

11. حماد، طارق عبدالعال، 2005، "حوكمة الشركات المفاهيم- المبادئ – التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.

12. حميد، أحمد جاسم، فارس، أشرف هاشم، سعيد، حسين غانم. (2016م). تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (34)، 27-58.

13. ريحاوي ، مها 2008 "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات " مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 24 ، العدد الأول ، دمشق ، سوريا.

14. زيود، لطفي، العثمان، محمد، عيسى، ريم. (2011م). مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 33 (3)، 27-44.

15. عمير، مهند عثمان. (2011م). العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية، الأردن.

16. قدوري ،مبروك، 2012 " أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الافصاح المحاسبي ، دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر" جامعة قاصدي مرباح رسالة ماجستير، ورقلة، الجزائر

17. نسمان ، إبراهيم إسحاق (2009) " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

18. Setiany, E., Suhardjanto, D., Lukviarman, N., & Hartoko, S. (2017). Board independence, voluntary disclosure, and the Cost of Equity Capital. Review of Integrative Business and Economics Research, 6(4), 389- 399.